البطالة في العراق وعلاقتها بتخطيط القوى العاملة وإصلاح التعليم

ستار الخفاجي

07 تموز 2026

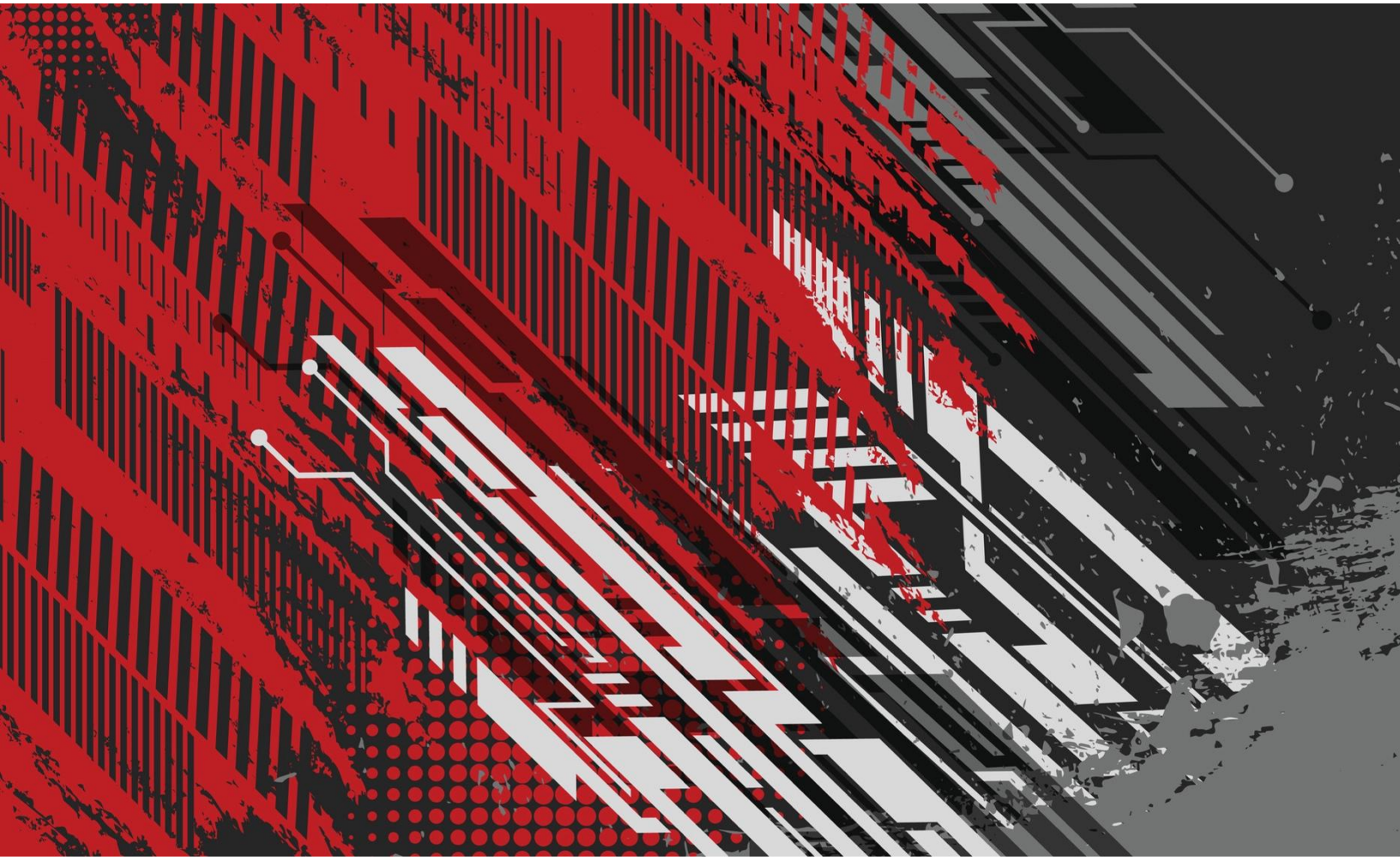

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

البطالة في العراق وعلاقتها بتخطيط القوى العاملة وإصلاح التعليم

تعد البطالة من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية في العراق، وترتبط بشكل مباشر بضعف او في بعض الأحيان غياب تخطيط القوى العاملة فضلا عن عدم التوازن بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل. وقد أصبحت البطالة من إحدى الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي ينبغي معالجتها ضمن عمل جاد وبرامج تنموية جادة وسياسات اقتصادية فعالة.

وقد تفاقمت هذه الظاهرة نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي ولاسيما بعد الاحتلال الأمريكي حيث تعرضت معظم المنشآت والبنى التحتية للتدمير وتوقف العديد من المشاريع الصناعية والانتاجية كما جرى تسريح أعداد كبيرة من العاملين ومن الجيش وحده الذي تم حله من قبل بريمر الأمر الذي أضاف للعاطلين عن العمل ما يقارب 400 ألف، أغلبهم من المتطوعين، وكذلك توقف اغلب المشاريع المملوكة الدولة عن العمل مما ادى الى تفاقم معدلات البطالة.

وباختصار، فإن الحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال كانت من الاسباب المباشرة لتوقف غالبية المشاريع الانتاجية والخدمية في العراق وما نتج عن ذلك من ارتفاع معدلات البطالة.

الى جانب ذلك يمكن الإشارة إلى مجموعة من الاسباب الاخرى التي ساهمت في تفاقم المشكلة ومن أبرزها:

- عدم الاستقرار السياسي والأمني
- الاختلالات الهيكلية المتأصلة في الاقتصاد العراقي
- انتشار الفساد الإداري والمالي
- ارتفاع معدلات النمو السكاني
- ضعف التنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل
- ظاهرة غسيل الأموال
- الإغراق السلعي في الأسواق العراقية
- ضعف ومحدودية القطاع الخاص في استيعاب القوى العاملة

لقد أصبحت البطالة في العراق من الظواهر الاقتصادية التي ينبغي معالجتها ضمن برامج تنموية يشكل الإنسان فيها محور التنمية وهدفها الاساسي.

عندما كنت اعمل في القطاع العام في العراق أوائل سبعينيات القرن الماضي كان يتردد بين الموظفين شعار مفاده (في العراق اضخم جهاز إداري في العالم يقابله اكسل جهاز إداري) وكانت مجرد تقولات لا تستند على إحصائيات ولكنها غير بعيدة عن الواقع الذي كنا نلمسه أثناء عملنا في الدوائر الحكومية حيث كانت مظاهر الترهل الإداري والبطالة المقنعة واضحة للعيان.

تشير احصائيات اجرتها شركة Statista الألمانية ان معدل البطالة في العراق ارتفع في عام 2025 ليبلغ 15.49% مقارنة 15.28% عام 2024 كما تشير تقارير البنك الدولي ان معدل البطالة في العراق يتراوح بين 13.7% و15.5%.

تؤدي البطالة إلى آثار سلبية واسعة النطاق على أعلى المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية إذ تنعكس نتائجها على الفرد والمجتمع والدولة على حد سواء.

فعلى المستوى السياسي، قد تسهم البطالة في زيادة حالات الاحتجاج والاضطرابات الاجتماعية نتيجة الشعور بالإحباط وغياب الفرص. أما على المستوى الاقتصادي، فإنها تؤدي إلى انخفاض الإنتاج وتراجع القوة الشرائية، وانخفاض الإيرادات الضريبية، مقابل زيادة الإنفاق الحكومي على برامج الرعاية والدعم الاجتماعي.

أما الآثار الاجتماعية فتتمثل في ارتفاع معدلات الفقر، واتساع الفوارق الطبقية، وزيادة المشكلات الأسرية والتفكك الاجتماعي، فضلاً عن ارتفاع معدلات الجريمة والسرقة والانحرافات السلوكية. وفي الجانب النفسي، يعاني العاطلون عن العمل من مشاعر الإحباط والقلق والتوتر والاكتئاب والعزلة الاجتماعية. ويُعد غياب التخطيط أحد العوامل الرئيسة التي تؤدي إلى تفاقم البطالة، إذ تخرّج المؤسسات التعليمية أعداداً كبيرة من الاختصاصات التي لا يحتاجها سوق العمل، مما يؤدي إلى فائض في العرض يقابله ضعف في الطلب، فتكون النتيجة ارتفاع معدلات البطالة.

انواع البطالة

- الظاهرة
- المقنعة
- الموسمية
- الهيكلية

معالجة البطالة في العراق

في ضوء ما سبق، أصبحت البطالة في العراق مشكلة اقتصادية واجتماعية تؤثر بصورة مباشرة في التنمية والاستقرار ولذلك فإن معالجتها تتطلب إصلاحات اقتصادية وتعليمية متكاملة، من أبرزها:

1- تحقيق الاستقرار السياسي والأمني
2- وضع برنامج وطني لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي
3- اعتماد سياسات فعّالة لتخطيط القوى العاملة
4- إصلاح النظام التعليمي
5- تعزيز دور القطاع الخاص وتمكينه من خلق فرص العمل

تخطيط القوى العاملة

يُعد تقليل البطالة أحد أهم أهداف تخطيط القوى العاملة، الذي يمثل عملية منهجية واستراتيجية تهدف إلى تحديد احتياجات الدولة الحالية والمستقبلية من الموارد البشرية، وتوفير العدد المناسب من العاملين ذوي المهارات والتخصصات المختلفة.

ويعتمد تخطيط القوى العاملة على دراسة الواقع الحالي وتحليل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، ثم التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية من القوى العاملة. وباختصار، فهو عملية تقدير احتياجات الدولة أو المؤسسات من العمالة مستقبلاً من حيث العدد والمهارات والتخصصات وأماكن العمل، بهدف تحقيق التوازن بين عرض القوى العاملة والطلب عليها في سوق العمل.

المشاكل التي تواجه تخطيط القوى العاملة في العراق

1-ضعف قواعد البيانات والإحصاءات الدقيقة .يعاني العراق منذ سنوات من فجوات إحصائية في العديد من القطاعات، مما يجعل التخطيط واتخاذ القرار أكثر صعوبة، ويؤثر سلباً في دقة التوقعات السكانية والاقتصادية، وضعف كفاءة السياسات التنموية.

2- غياب التنسيق بين التعليم وسوق العمل.

تخرّج المؤسسات التعليمية تخصصات تفوق حاجة السوق، في حين تعاني بعض القطاعات من نقص في الكفاءات والخبرات المطلوبة، مما يؤدي إلى اختلال واضح بين العرض والطلب في سوق العمل.

3- التركيز على التوظيف الحكومي.

لا يزال التوظيف الحكومي يمثل الخيار الرئيس للباحثين عن العمل، الأمر الذي يحد من دور القطاع الخاص ويزيد من أعباء الجهاز الإداري للدولة.

4- **هجرة الكفاءات والعقول**.

هجرة الكفاءات والعقول تعد من أبرز التحديات التي التي تؤثر سلباً في تخطيط القوى العاملة كونها تؤدي إلى استنزاف الموارد البشرية المؤهلة وزيادة في صعوبة التنبؤ باحتياجات سوق العمل والنتيجة إبطاء التنمية الاقتصادية.

5- **قلة أو انعدام برامج التدريب التقني والمهني**.

تؤدي قلة برامج التدريب المهني إلى نقص العمالة الماهرة واتساع فجوة المهارات وارتفاع البطالة، مما يضعف فعالية تخطيط القوى العاملة ويؤثر سلبًا في الإنتاجية والتنمية الاقتصادية.

إصلاح التعليم

يرتبط إصلاح التعليم ارتباطاً وثيقاً بتخطيط القوى العاملة، فالتعليم هو المصدر الأساسي لإعداد الأفراد الذين يشكلون قوة العمل المستقبلية، بينما يهدف تخطيط القوى العاملة إلى تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المهارات والتخصصات المختلفة.

ويُعد إصلاح التعليم أداة استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ كلما كان النظام التعليمي أكثر قدرة على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل، أصبح تخطيط القوى العاملة أكثر دقة وفاعلية، وأسهم في توفير الكفاءات المطلوبة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ومن أبرز الاختلالات التي يعاني منها التعليم العالي في العراق استمرار تخريج أعداد كبيرة من التخصصات التي لا يحتاجها سوق العمل، الأمر الذي يؤدي بصورة مباشرة إلى زيادة معدلات البطالة بين الخريجين.

ولذلك تبرز أهمية ربط مخرجات الجامعات والمعاهد باحتياجات سوق العمل الفعلية، والعمل على مراجعة الخطط الدراسية والتخصصات بما ينسجم مع متطلبات التنمية الاقتصادية.

كما أن من عوامل الإصلاح التعليمي إعادة تنظيم قطاع التعليم العالي، ولا سيما الجامعات الأهلية، من خلال وضع معايير أكاديمية أكثر صرامة، وإنشاء هيئة علمية متخصصة تتولى الإشراف على الجامعات وضمان جودة التعليم ومخرجاته*.

الخلاصة

تمثل البطالة في العراق تحدياً اقتصادياً واجتماعياً وتنموياً كبيراً، وتعود أسبابها إلى عوامل تاريخية واقتصادية وسياسية وتعليمية متداخلة. ولا يمكن معالجة هذه الظاهرة إلا من خلال رؤية شاملة تقوم على تحقيق الاستقرار، وإصلاح الاقتصاد، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتطوير التعليم، واعتماد تخطيط علمي للقوى العاملة يحقق التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، بما يسهم في توفير فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة.

* وفي سياق كتابة هذا الموضوع، اطلعتُ على تصريحٍ وجّه بموجبه وزير التعليم العالي والبحث العلمي وكالةً، الدكتور عبد الحسين الموسوي، بالإيقاف الفوري لاستلام جميع الطلبات الخاصة باستحداث الجامعات والكليات الأهلية، فضلا عن ايقاف طلبات فتح الأقسام العلمية الجديدة فيها.■

المصادر:

وزارة التخطيط العراقية: تقرير (القوى العاملة بين التحولات الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية وتوفير فرص العمل

منظمة العمل الدولية ILO: مسح القوى العاملة لعام 2021

البنك الدولي: مجموعة تقارير عن العراق

مجلة تنمية الرافدين - جامعة الموصل - مدخل الى تخطيط القوى العاملة

الدكتور محمد الربيعي - أوراق في سياسات التعليم العالي وسوق العمل- شبكة الاقتصاديين العراقيين- سبتمبر 2020

احمد ماهر- تخطيط الموارد البشرية

د٠احمد عمر الراوي-البطالة في العراق -الواقع وتحديات المعالجة

عن الكاتب: الاستاذ ستار الخفاجي. اقتصادي مقيم في المهجر.

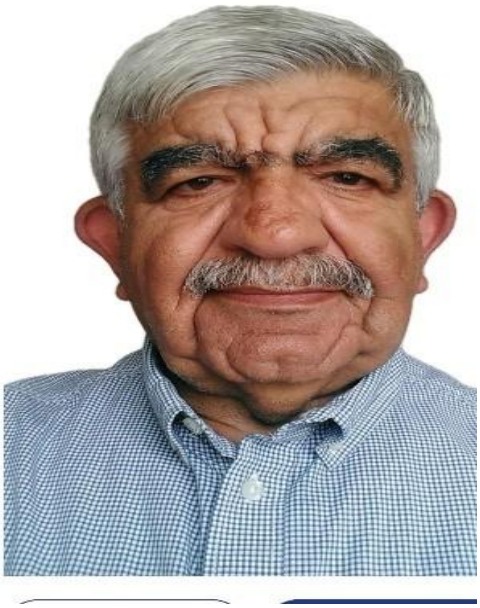

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600